TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/92
26 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

أولاً - الموجز المقدم من الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- أدلى ببيانات الموظف المسؤول عن الأونكتاد وممثل كل من هندوراس، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والفلبين، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية؛ والبرازيل، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبنغلاديش، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وتشاد، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وسلوفينيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والمفوضية الأوروبية؛ والاتحاد الروسي، متحدثاً باسم المجموعة دال؛ وكولومبيا؛ والصين؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. ولوحظ أن الدورة الثانية عشرة للجنة، بالنظر إلى دورة الأونكتاد الثاني عشر المقبل، توفر فرصة لرصد التقدم المحرز خلال السنوات الأربع السابقة وللنظر في القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالمنظور التجاري للعولمة وإسهام الأونكتاد. وشددت البيانات على دور التجارة كحافز للتنمية ذي تأثيرات أوسع نطاقاً، منها تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ والحاجة إلى تغيير المواقف وإلى وسائل لترويج التجارة في ظل جغرافيا متغيرة تتسم بها التدفقات التجارية والنظم التجارية الدولية؛ وأهمية السياسات التجارية وقدرات التفاوض التجاري؛ وضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الصغيرة والضعيفة التي ظلت مستبعدة من الدينامية الحديثة للتجارة والاستثمار على الصعيد العالمي وبين الجنوب والجنوب؛ ووثاقة صلة إسهام الأونكتاد في توفير مناخ يفضي إلى تحقيق نمو وتنمية تقودهما التجارة.

باء – إسهام العولمة في التنمية: منظور التجارة وإسهام الأونكتاد
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- أُجريت مناقشتان تفاعليتان، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عن المنظور التجاري لإسهام العولمة في التنمية، وإسهام الأونكتاد في تعظيم المكاسب وتدنية التكاليف من العولمة التي تحركها التجارة.

المنظور التجاري لإسهام العولمة في التنمية

٣- قدمت أمانة الأونكتاد عرضاً للوثيقة التي أُعدت عن هذا الموضوع (TD/B/COM.1/90). وسلَّط العرض الضوء على الحقائق الجديدة للعولمة وتحدياتها المستمرة المؤثرة في التجارة والتنمية، وجوانب البيئة الدولية التمكينية لتحقيق اتساق السياسات على الصعيد العالمي، وحسن الإدارة على النطاق العالمي، والتضامن العالمي في مجال التنمية. والمواضيع الرئيسية التي جرى تناولها هي العولمة والجغرافيا المتغيرة للتجارة العالمية، وتعددية الأطراف والإقليمية، والسلع الأساسية، والطاقة، والبيئة وتغير المناخ، والخدمات، وحراك اليد العاملة، وقضايا المنافسة. ويُسلط الضوء فيما يلي على عدد من المواضيع البارزة الهامة التي تم تناولها، والآراء الهامة التي أُعرب عنها، في المناقشتين.

التجارة الدولية: محرك قوي للتنمية

٤- لوحظ أن حجم التجارة الدولية ونطاقها المتزايدين يشكلان مُسَرِّعاً قوياً للعولمة، يؤثر في كل جوانب النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد اتسم الأداء التجاري والاقتصادي لبعض البلدان النامية بدينامية شديدة، كما نمت التجارة بين الجنوب والجنوب نمواً سريعاً. ومن العوامل الرئيسية الأخرى الهيكلة الإقليمية، وحدوث طفرة في أسعار السلع الأساسية والطاقة، والأهمية الحاسمة للخدمات بالنسبة لتحسين المنافسة والرفاه، وتزايد حراك اليد العاملة والمهارات، وتأثيرات تغير المناخ في التجارة والتنمية. وهذه الجغرافيا المتغيرة للتجارة العالمية وفرت فرصاً جديدة لتعظيم تأثير التجارة على التنمية في البلدان النامية وامتُدحت وثيقة الأمانة لأنها قدمت صورة ممتازة ومتوازنة فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تنطوي عليها معالجة القضايا الرئيسية الناشئة في مجالي التجارة والتنمية بغية التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ أيضاً أن القضايا المتعلقة بمعدلات التبادل التجاري ومشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة والاستثمار تتطلب مزيداً من المعالجة.

٥- وجرى التشديد على أن الكثير من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، لم تستفد من الاتجاهات الحالية لأسباب منها المشاكل المستمرة المتعلقة بالاعتماد المفرط على قطاع السلع الأساسية وما يرتبط به من تقلب أسعار السلع الأساسية. وتوجد فيما بين البلدان تفاوتات متنامية وأوجه عدم مساواة متزايدة في الدخول داخل البلدان وفيما بينها. وأُشير إلى أن من العوامل الهامة المسؤولة عن زيادة تهميش بلدان نامية كثيرة تآكل الأفضليات من خلال تحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، بالاقتران مع وجود صناعات لم تتمكن من التنويع أو المنافسة؛ وحدوث تدهور في معدلات التبادل التجاري لتلك البلدان؛ وزيادة وارداتها بوتيرة أسرع من وتيرة زيادة صادراتها، لأسباب منها تضخم أسعار السلع الأساسية. ويواجه كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع

الأساسية صعوبة في التنويع من صادرات سلع أساسية قليلة بسبب الافتقار إلى القدرة الإنتاجية والاستثمار. ولذلك اقتُرح أن يحدد الأونكتاد سياسات تفضي إلى تعزيز آثار العولمة التي يحركها كل من التجارة والاستثمار، وبصفة خاصة في حالة أقل البلدان نمواً.

إسهام السياسات الوطنية

٦- أُشير إلى أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية تتصدر جهود البلدان النامية الرامية إلى توفير بيئة تمكينية لإدماجها النوعي في النظام التجاري الدولي. ووفقاً لما تظهره البيانات المتاحة، فإن تحرير التجارة في حد ذاته لن يفضي إلى التنمية ما لم تكن هناك قدرات إنتاجية كافية لإقامة مشاريع وطنية رائدة في الصناعات والخدمات، مرافقة للاستراتيجيات الإنمائية والتدابير المحيطة بها على الصعيد الوطني، تدعمها بيئة تمكينية دولية. ومع القبول بأن الحماية لا تؤدي تلقائياً إلى النمو وبأن لها تكاليف مرتبطة بها، فإن الحقيقة التي مفادها أن المنافسة والتنظيم والحماية استُخدمت كلها، عبر التاريخ، لتعزيز التصنيع، يتم إغفالها على نحو متواتر. وقد وفرت بلدان متقدمة كثيرة الحماية لصناعاتها، بطريقة أو بأخرى، حتى في الفترات الحديثة. كما استخدمت الاقتصادات الناشئة الناجحة في آسيا الحماية، مع السياسات الصناعية والتكنولوجية والتعليمية، لدعم نمو الصناعات الموجهة نحو التصدير.

٧- ومن المهم استخلاص دروس من التاريخ لتحديد الأوضاع الملائمة التي يمكن فيها أن يكون للسياسات التجارية تأثير فعال في التنمية. وينبغي أن يجري، على مدى فترة طويلة، تنفيذ سياسات تمايزية لزيادة قدرات البلدان النامية وإمكاناتها التنافسية، في مجالات منها التعليم ورأس المال البشري واكتساب التكنولوجيا. ودعم الدولة للصناعات الوليدة مهم؛ بيد أنه ينبغي أن يكون قائماً على تصور جيد ومحدداً زمنياً. وينبغي النظر في تدابير الدعم، مع مراعاة حجم الأسواق المحلية وفرص التجارة المفتوحة المتاحة للبلدان الأخرى. وينبغي النظر في قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف اللازمة لإتاحة المرونات السياساتية للبلدان النامية.

٨- وسيتطلب الاستنتاج من التجارب التاريخية في السياق الحالي للعولمة تقديراً دقيقاً للظروف والأوضاع الضرورية لنجاح السياسات الصناعية الموجهة في آحاد البلدان، مع تجنب إلحاق تأثير ضار بالبلدان الأخرى. وجرى التساؤل عن مدى ملاءمة الحجة الخاصة بالصناعة الوليدة الآن، نظراً للاختلافات في ظروف البلدان واعتبارات وفورات الحجم. كما جرى التساؤل عن من سيبت في تحديد القطاعات التي ستجري حمايتها وكيفية تحقيق هذا عملياً. فالمعاملة الخاصة والتفاضلية موفرة بالفعل في منظمة التجارة العالمية، ومن الضروري تحديد ما إذا كانت كل البلدان تستخدم المرونات بموجب القواعد الحالية، بدلاً من تغيير القواعد التجارية المتعددة الأطراف. وإذا اعتمدت كل البلدان سياسات الصناعة الوليدة، فإلى أين ستصدر؟

٩- ويمكن لصورة تاريخية متوازنة بخصوص سياسات الصناعة الوليدة أن تساعد في توجيه السياسات الحالية، ولو أنه ينبغي أخذ الأوضاع الجديدة في الحسبان. ومع القبول بأن تحرير التجارة ليس حلاً مثالياً وتلزمه البيئة المناسبة لكي يكون فعالاً، فإنه جانب رئيسي من جوانب مزيج السياسات الإنمائية ذات السرعة والتسلسل المناسبين. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن من شأن نظام تجاري، متعدد الأغراض، أقوى أن يوفر، مع منظمة التجارة العالمية، مناخاً يسمح بالتنافس العادل من أجل نمو التجارة. والقواعد التجارية المتعددة الأطراف تمسك بالإصلاحات المحلية وتتيح زيادتها، مما يكفل إمكانية التنبؤ للمستثمرين والمستوردين. وأُعرب عن رأي آخر مؤداه

أن الحجج المتعلقة بـ "توفير مناخ يسمح بالتنافس العادل" لا تراعي الاختلافات في قدرات الأطراف الفاعلة، التي تتطلب التزامات غير تناظرية في القواعد التجارية لصالح الاقتصادات الأضعف. ويلزم استنباط مرونات معززة في القواعد المتعددة الأطراف لتناول المعالجة غير التناظرية بغية التوصل إلى نظام تجاري موجه نحو التنمية. واقتُرح أن يقوم الأونكتاد، بالاستناد إلى دراسات واستعراضات الحالات الإفرادية، بتحديد وتحليل البيئة السياساتية التمكينية والأنظمة والمؤسسات التي يمكن أن تحقق تعظيم إسهام التجارة الدولية في التنمية.

البيئة التمكينية الدولية

١٠- سُلط الضوء على جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأُشير إلى أن هناك مجالاً للتفاؤل الحذر فيما يتعلق بآفاق اختتام جولة الدوحة، ولكن بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. ويتيح الانكماش الاقتصادي العالمي، وبصفة خاصة الفصل بين النمو الآسيوي ونمو الولايات المتحدة، فرصاً لإعادة اجتذاب اهتمام المصدرين والبلدان بتعميق التحرير المتعدد الأطراف. وقد تتغير السياسات الزراعية فيما يتعلق بالدعم المقدم وذلك بسبب استعراض مقبل لإنفاق الاتحاد الأوروبي وبسبب العجز المتنامي في ميزانية الولايات المتحدة، وبهذا يُرسى أساس بناء توافق الآراء في المفاوضات بشأن ضبط الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة. وهناك اهتمام مجدد بقواعد التجارة "وراء الحدود"، وبصفة خاصة في نطاق الاتفاقات التجارية الإقليمية المتنامية، وبالتالي تنشأ الحاجة إلى تدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف لضمان توافق الاتفاقات الإقليمية مع القواعد المتعددة الأطراف. وفي ظل تكاثر الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، يبدو أن بعض البلدان النامية المصدرة لرأس المال تنظر في التعاون في معالجة قضايا الاستثمار والمنافسة.

١١- وأشير إلى أنه توجد بناء على ذلك دوافع للتفاؤل البالغ الحذر بخصوص الاهتمام بالمفاوضات التجارية المعددة الأطراف في الأجل المتوسط، ولكن من غير المرجح أن يقتصر الاهتمام في المستقبل على القضايا الواردة في جدول أعمال الدوحة. وتأثيرات هذا في حاجة إلى مزيد من البحث.

١٢- وينبغي أن تعزز جولة الدوحة فرص زيادة الصادرات من السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، تمشياً مع البعد الإنمائي. وثمة شاغل خاص في هذا الصدد هو ضمان التنفيذ المناسب التوقيت والفعال للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بشأن وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة. ويتسم التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات وحراك اليد العاملة والمهارات بأهمية خاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكون التحرير في هذا المجال أولوية في المفاوضات المتعلقة بالخدمات. كما ينبغي معالجة موضوع حقوق العمال ومقدمي الخدمات المؤقتة في البلدان المضيفة، بما في ذلك التفاوتات في الأجور، وخاصة فيما يتعلق بالعمال ذوي المهارات المنخفضة وشبه المهرة. ومن الضروري أيضاً معالجة الحواجز غير التعريفية المتزايدة الانتشار، التي تعوق صادرات البلدان النامية، وتعزيز القواعد في مجالات مثل مكافحة الإغراق، والإعانات، وتيسير التجارة. وأُشير إلى أن من شأن اصلاحات ضوابط النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تساعد على تعزيز الإصلاحات التنظيمية المحلية، وبذلك توفر بيئة تنظيمية وطنية تمكينية وإدارة اقتصادية جيدة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير تحليل لمقترحات التفاوض وتأثيراتها الإنمائية، وتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية. وقد أدت هذه المساعدة إلى تحسين واضح في قدرات بلدان نامية كثيرة على التفاوض في جولة الدوحة.

١٣- وعلى الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي، تتسم بالأهمية إتاحة حيز سياساتي ومزيد من المرونة للبلدان النامية، بوسائل منها المعاملة الخاصة والتفاضلية في شكل تحرير غير تناظري وقدرات انتقالية أطول. وقد وفرت هذه الوسائل للبلدان النامية المرونة اللازمة لاستخدام الأدوات السياساتية من أجل دعم التنمية الإنتاجية الوطنية والمساعدة في تخفيف تحديات التكيف الناشئة عن فتح الأسواق.

١٤- ولم يتمكن الكثير من البلدان النامية المعتمدة على الأفضليات التجارية من استخدامها للتنويع والتنافس والنفاذ إلى الأسواق الكبرى. وفي سياق التحرير وتآكل الأفضليات التدريجي، تحتاج البلدان النامية المعتمدة على الأفضليات، التي تؤثر فيها الجهود المبذولة لتغيير الأفضليات الأحادية إلى اتفاقات تجارية تبادلية، إلى مساعدتها على الاستعداد بشكل أفضل لنظام تجاري عالمي تنافسي وعلى المشاركة على نحو أحسن في هذا النظام. ويتطلب التحول من نموذج الاعتماد على الأفضليات إلى نموذج التبادل التجاري الحر تغييراً أساسياً فيما يتعلق بالمواقف والاستراتيجية الإنمائية. وثمة حاجة إلى التحول من السماح بأنماط وأدوات تجارية لتحديد الهياكل الاقتصادية إلى إدماج السياسات التجارية في السياسات الاقتصادية والإنمائية الشاملة.

١٥- وتحتاج البلدان النامية إلى أن تذكي وعيها بأهمية اتفاقات التكامل الإقليمي باعتبارها منطلقات للتكامل العالمي. والشراكات التجارية والحوار بين الجنوب والجنوب من أجل التنمية أمران مهمان بشكل خاص وينبغي تحريهما وتعزيزهما. وسيؤدي الاختتام الناجح للجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى زيادة تعزيز دينامية التجارة بين الجنوب والجنوب. ولذلك ينبغي اختتام هذه الجولة على نحو عاجل. وينبغي أيضاً النظر في مبادرات أخرى للتجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب وتعزيز هذه المبادرات. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن تحرير التجارة بين الجنوب والجنوب ستكون له آثار قوية مولدة للتجارة، بالنظر إلى أن الخصائص التجارية للبلدان النامية تُظهر أن لكل بلد منها مستويات حماية تجارية أكبر في مواجهة منتجات غيره من البلدان. وأشير أيضاً إلى أن هناك، على ضوء ظهور بلدان نامية عديدة آخذة في النمو على نحو دينامي كأقطاب نمو عالمية، خطراً يتمثل في إقصاء البلدان النامية الصغرى والضعيفة من التجارة الدولية. ويمكن أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى نشوء صراعات فيما بين البلدان النامية. وطُلب إلى الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تحليل وتحديد السبل الممكنة للشراكة والحوار بين الاقتصادات الدينامية والاقتصادات الأقل دينامية فيما يتعلق بالتجارة بين الجنوب والجنوب. ومن الممكن أن يكون هذا التعاون فيما بين البلدان النامية مفيداً في تحقيق الإثراء المتبادل للخبرات والتعاون بين الاقتصادات الكبيرة والاقتصادات الصغيرة في مجالات مثل التجارة والتمويل والمعونة والاستثمار والتكنولوجيا. ومن الممكن أيضاً أن يساعد في تحقيق إدماج أشد فعالية للبلدان النامية الأضعف في التجارة بين الجنوب والجنوب والتجارة الدولية بوجه عام.

١٦- وقد زادت إمكانية حدوث صراعات فيما بين القواعد المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية زيادة كبيرة مع تكاثر الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما فيها الاتفاقات القائمة على أساس التجارة بين الشمال والجنوب، مثل الاتفاقات المؤقتة للشراكة الاقتصادية بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الاتحاد الأوروبي. وسيكون اختتام جولة الدوحة وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف حاسمين في تحقيق زيادة توافق الاتفاقات التجارية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية وسيضمنان لجميع البلدان تجارة أكثر تحرراً وإنصافاً.

١٧- إن الإمكانات العظيمة لتوسع اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات تشكل سمة بارزة في الحدود الجديدة الناشئة في التجارة العالمية. ويتطلب جني مكاسب إنمائية من الخدمات وجود سياسات واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة فضلاً عن تأمين أوضاع وشروط مواتية لمشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية للخدمات.

١٨- وسُلِّط الضوء على التحدي الذي تواجهه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ويواجهه المجتمع الدولي والمتمثل في تحديد الكيفية التي يمكن بها تحويل التوقعات الإيجابية الحالية للسلع الأساسية، مع الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية، إلى تنمية واسعة النطاق وشاملة. وسيشكل هذا قضية إنمائية رئيسية في الأعوام القليلة المقبلة. وقد ظهر عدد من التحديات الأخرى، مثل قضايا الأمن الغذائي على ضوء الارتفاع الحاد الذي حدث مؤخراً في أسعار الأغذية. وسيتعين أيضاً التصدي لهذه التحديات في إطار تعزيز التنمية من خلال إنتاج السلع الأساسية وتجارتها.

١٩- وينبغي أن تكون المعونة من أجل التجارة والمعونة الإنمائية مكملتين لا بديلتين، وقائمتين على الطلب ومتكاملتين في نطاق استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً مثل استراتيجيات الحد من الفقر. وملكية البلدان لمبادرة المعونة من أجل التجارة ضرورية لكي تُستخدم المعونة على نحو فعال. وينبغي تنفيذ المعونة من أجل التجارة وفقاً لمبادئ باريس بشأن فعالية المعونات، وينبغي عدم استخدامها كوسيلة لفرض شروط. وقد دفعت الشواغل من هذا القبيل بعض البلدان النامية إلى عدم الانضمام إلى مبادئ باريس. وينبغي أن يحدد الأونكتاد أولويات دعمه لتنفيذ مبادرة المعونة من اجل التنمية.

٢٠- وأُعرب عن شواغل متنامية إزاء عواقب تغير المناخ، مع خضوع بعض البلدان النامية لتأثيرات سلبية كبرى على تجارتها وتنميتها. ومن ثم، فإن هناك حاجة واضحة إلى مناقشة ما ينطوي عليه تغير المناخ من جوانب تتعلق بالتجارة والاستثمار والتنمية. وينبغي اعتماد تدابير ملائمة، بما في ذلك آليات تعويض مالي، لمواجهة التحديات والحد من تكاليف التكيف التي تتعرض لها البلدان النامية عند التصدي لتغير المناخ والاحترار العالمي. وتأثيرات مبادرات إبطاء وتيرة تغير المناخ لها عواقب تجارية وإنمائية، وينبغي تناولها بالتحليل. والأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع والمطروحة للبحث تتعلق بأمور منها ما إذا كان من الممكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الانضمام إلى المبادرات المتفاوض عليها في أماكن أخرى بشأن تغير المناخ؛ وكيفية إيجاد حل فعال لقضية الأعباء ذات الصلة التي تتحملها البلدان عند التصدي لتغير المناخ؛ والمدى الذي قد يبلغه تأثر جوانب معينة في المفاوضات المتعلقة بتيسير النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية وتيسير الخدمات غير الزراعية وتجارة السلع غير الزراعية في ظل ما تحدثه من زيادات كبيرة في أسعار الطاقة المبادرات المتخذة بسبب تغير المناخ. بيد أنه أُعرب أيضاً عن حذر فيما يتعلق بالتشديد على تغير المناخ ومنظمة التجارة العالمية بسبب الحاجة الراهنة إلى التركيز على بلوغ نتيجة طموحة لجولة الدوحة وبالنظر إلى أن قضايا تغير المناخ تُناقَش بالفعل في منظمة التجارة العالمية. وجرى التنويه خاصة بجهود بعض البلدان، التي يدعمها الأونكتاد ومؤسسات أخرى، للترويج لتجارة المواد البيولوجية وللوقود الأحيائي. وثمة حاجة إلى مزيد من التحليل لفوائد الوقود البيولوجي الممكنة فيما يتعلق بتغير المناخ، والمخاطر المحتملة فيما يتعلق باستخدام الأراضي والأمن الغذائي، وتحقيق فهم أفضل للاحتياجات في مجال التكنولوجيا.

٢١- وقد أدى البحث العالمي عن الموارد الطبيعية، مع التدفقات العالمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أن أصبح من الضروري أن تجري على نحو فعال مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية، وبصفة خاصة في الصناعات الاستخراجية، وذلك بزيادة التزامات الشركات عبر الوطنية بموجب

المسؤولية الاجتماعية للشركات. وينبغي إبقاء الأسواق الكبرى مفتوحة والحمائية مكبوحة رغم الانكماش الاقتصادي الحالي. وينبغي تعزيز أعمال الأونكتاد البحثية والتحليلية بغية تقديم إسهامات مفيدة في رصد الاتجاهات الاقتصادية والسياساتية في النظام التجاري الدولي، وتقديم إنذار وتكهن مبكرين فيما يتعلق بتأثير هذه الاتجاهات على التنمية.

إسهام الأونكتاد في تعظيم المكاسب وتدنية التكاليف من العولمة التي تحركها التجارة

٢٢- تداولت اللجنة بشأن إسهام الأونكتاد في تعظيم المكاسب وتدنية التكاليف من العولمة التي تحركها التجارة. وقدم الفصل الثاني من مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/COM.1/90) بياناً بالمجالات الممكنة التي يستطيع فيها الأونكتاد المساعدة في تعزيز التنمية الشاملة من خلال التجارة. وسلط عرض الأمانة لهذا الجانب من المذكرة على خبرة الأونكتاد الطويلة في المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، بالاستناد إلى الركائز الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل لتوليد أفكار جديدة، والمداولات الحكومية الدولية، وبناء توافق الآراء بشأن الخيارات السياساتية الموجهة نحو التنمية، وعمليات المتابعة العملية التي تتجسد في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويمكن للأونكتاد تيسير التواصل بين مختلف أفق العولمة، والتنبؤات بخصوص القضايا الناشئة المتعلقة بالتجارة والتنمية بحيث يمكن تسخير العولمة على نحو مفيد للجميع.

البيئة التمكينية لبناء توافق الآراء لأغراض التجارة والتنمية

٢٣- حققت العولمة التي تقودها التجارة مكاسب إنمائية، كانت بعض البلدان النامية المستفيدة الرئيسية منها. وقد ولدت الطفرة في أسعار السلع الأساسية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسلع الطاقة، إيرادات غير متوقعة لكثير من البلدان المصدرة للطاقة. بيد أن بلداناً نامية أخرى كثيرة، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ظلت بمعزل عن الدينامية التجارية الجديدة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد في السنوات الأخيرة، ولكن بعض البلدان فقط استفادت منه. وتواصل استبعاد معظم أقل البلدان نمواً من هذه التدفقات. وأدى انعدام الاستقرار المالي والاعتماد على السلع الأساسية والاعتماد على الأفضليات إلى استبعاد أفقر البلدان من التجارة العالمية. وتظل هذه التجربة المزدوجة والمتباينة المتعلقة بالعولمة تشكل تحدياً كبيراً ينبغي أن يتصدى له الأونكتاد في سياق بناء بيئة تمكينية لأغراض التجارة والتنمية.

٢٤- وجرى التشديد على أن الأونكتاد يضطلع بدور فريد فيما بين المؤسسات الدولية في توفير تحليلات ابتكارية ومحفل مستقل تناقش فيه كل البلدان القضايا التجارية والإنمائية الرئيسية. وسلم المشاركون بالقيمة الكبيرة لعمل الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة، في التغلب على تحديات العولمة بغية تعظيم المكاسب الإنمائية المحققة منها مع تدنية التكاليف في الوقت نفسه. وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير محفل للنقاش وتبادل الآراء وبناء توافق الآراء. والروح التفاعلية لبناء توافق الآراء، التي تتسم بها اجتماعات الأونكتاد الحكومية الدولية، وبصفة خاصة في سياق لا يتعلق بالمفاوضات، روح مختلفة عن الروح السائدة في المنظمات الدولية الأخرى وتشكل ركيزة استراتيجية لتبادل الآراء بصراحة عن القضايا الحيوية المتعلقة بالسياسات التجارية والإنمائية.

٢٥- وقد أسفرت المداولات في الأونكتاد عن عدد من المبادرات الدولية الهامة التي كانت لها تأثيرات تجارية وإنمائية كبيرة. ومن هذه المبادرات نظام الأفضليات المعمم، ومبدأ المعاملة الخاصة والتفاضيلية في المفاوضات والاتفاقات التجارية، والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وواصلت هذه المبادرات التي يقودها الأونكتاد تزويد البلدان النامية بسبيل نفاذ مُحَسَّن لصادراتها إلى الأسواق، وبما يبشر بنظام تجاري دولي أكثر إنصافاً يستجيب لاحتياجاتها وظروفها الإنمائية الملحة والفريدة. وحقق دعم الأونكتاد للبلدان النامية في وضع سياسات تنافسية واستهلاكية وتنفيذها مساعدة هذه البلدان على التصدي للممارسات المانعة للمنافسة، التي تحول دون وصولها إلى الأسواق الجديدة. وأدى عمل الأونكتاد بشأن الخدمات إلى المساعدة في إذكاء الوعي بإسهام الخدمات في التنمية وإلى تيسير المناقشات السياساتية بشأن أفضل الممارسات التي أسهمت في صياغة الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها. وجسدت هذه الإسهامات أهمية دور الأونكتاد في تعزيز المبادرات العملية لتلبية الاحتياجات التجارية للبلدان النامية. وكان إسهام الأونكتاد في الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بالتجارة والعولمة من اجل التنمية إسهاماً كبيراً على مر السنين.

تحديات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وغيرها من المفاوضات التجارية

٢٦- يتسم النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الإقليمية لأعضاء منظمة التجارة العالمية بالتكامل. فهي تدابير ضرورية لتحرير التجارة يمكن أن تتفاعل معاً بشكل متناسق لتعزيز النمو التجاري والتنمية التجارية. ومن الضروري أن يحظى كل من التدابير التعريفية والتدابير غير التعريفية، التي تعوق صادرات البلدان النامية، بالمعالجة في برامج تحرير التجارة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في المجالين على السواء لضمان أن يجري تعظيم المكاسب الإنمائية المحققة من مفاوضات الدوحة وعمليات التكامل الإقليمي وأن تكون هذه المكاسب متبادلة الدعم. وينبغي أن يُعزَّز بدرجة كبيرة دعم الأونكتاد للمفاوضات المتعددة الأطراف وعمليات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية.

٢٧- وثمة تحد مستمر تواجهه البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الحالي الآخذ في العولمة يكمن في "توفير مناخ يسمح بالتنافس العادل" في المفاوضات، بالنظر إلى الاختلافات في القدرات التفاوضية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والبلدان النامية، بسبب قدراتها التفاوضية الضعيفة، تحتاج إلى مساعدة تقنية وبناء قدرات مؤسسية من المنظمات الدولية. والأونكتاد بوضعه الفريد وتجهيزه المنقطع النظير يستطيع مساعدة تلك البلدان بأعمال البحث وتحليل التأثيرات في مجال القضايا التفاوضية. وقد أظهرت دراساته التجريبية فائدتها في دعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية ووضع السياسات الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق منها بإدماج التجارة في صلب الخطط الإنمائية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر. وثمة حاجة إلى تحليل مستقل يجريه الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية ولتوفير خيارات تفاوضية تعزز تجارتها وأهدافها الإنمائية الأوسع نطاقاً. وسُلط الضوء على عمل الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره عملاً مهماً في مساعدة البلدان المنضمة على إجراء إصلاحات ومفاوضات سياساتية واعية.

٢٨- وفضلاً عن هذا فإن أنشطة الأونكتاد أسهمت في بناء نهج مؤسسي وتشاركي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للمفاوضات التجارية ورسم السياسات التجارية وأعمال التطوير التنظيمي، وظلت وثيقة الصلة بذلك. وأدت المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين المؤسسات، التي ضمت القطاع الخاص والمجتمع المدني في تفاعل مع الحكومة، إلى إذكاء الوعي بالقضايا التجارية والإنمائية الرئيسية وبناء توافق آراء وطني (أو إقليمي)

بشأن الأهداف التفاوضية المشتركة. ويساعد هذا الدعم المؤسسي في التنسيق داخل البلدان فيما بين مختلف الوزارات وقطاعات الاقتصاد لوضع خيارات وسياسات تفاوضية مشتركة.

٢٩- وجرى التشديد على فائدة برامج الأونكتاد المتعلقة ببناء القدرات لتمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من المشاركة على نحو فعال في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي مواصلة هذه البرامج وتعزيزها. وقد عززّ بنجاح المشاريع الشاملة لبناء القدرات على الصعيد القطري، مثل المشروع المشترك بين الأونكتاد ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والهند والمتعلق بالاستراتيجيات والاستعداد للتجارة والعولمة في الهند، قدرة الحكومة على المواجهة الفعالة للتحديات الناشئة التي تثيرها العولمة التي تحركها التجارة وإدماج شواغل شريحة مجتمعية أعرض. وستكون المشاريع الوطنية المماثلة أيضاً بالغة الأهمية والفائدة للبلدان النامية الأخرى، وينبغي أن ينظر الأونكتاد في تطويرها.

تحديات التجارة والتعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب

٣٠- أوجدت العولمة التي تحركها التجارة فرصاً وتحديات جديدة على السواء. وتمثلت فرصة ناشئة كبيرة في توسيع نطاق التجارة والتعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب، وهو ما وفر للبلدان النامية مصادر جديدة للنمو والتنمية. وأخذت بلدان مثل البرازيل والهند والصين تشكل قوى فعالة في الاقتصاد العالمي وتوفر عاملاً حفازاً للتجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب. وهي لم تضرب المثل فقط، ولكنها أوجدت كذلك طلباً جديداً على المنتجات من بلدان الجنوب الأخرى. ويمكن تصور بزوغ عهد جديد من التعاون الإنمائي في الجنوب. كما يمكن لبلدان نامية أخرى أن تطمح إلى أن تصبح قوى تقود الأداء في التجارة في السلع والخدمات المتنامية على نحو دينامي. بيد أن تعزيز التنمية من خلال التجارة بين الجنوب والجنوب يشكل تحدياً وذلك، على وجه الخصوص، لأن التكامل الإقليمي عملية بطيئة وصعبة. وقد وفرت بحوث الأونكتاد إرشادات للتكامل الإقليمي، ودعم تعاونه التقني المبادرات الإقليمية في البلدان النامية. ولذلك ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز وتدعيم التجارة الأقاليمية والتعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، لأنه يمكنه أن يكون قاعدة انطلاق لزيادة التعاون الإنمائي بين الجنوب والجنوب.

تحديات تجارة الخدمات والتنمية

٣١- على البلدان النامية تعيين الفرص الجديدة للتجارة والاستثمار والتنمية والاستفادة منها. فالتجارة في الخدمات، على وجه الخصوص، قطاع سريع النمو يتيح فرصاً كثيرة تستطيع البلدان النامية بسهولة أن تجني فوائد إنمائية منها. ويشكل اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات أفقاً جديداً لنمو التجارة في المستقبل. بيد أن الافتقار إلى البنى الأساسية الملائمة، وعدم ملاءمة الأجهزة التنظيمية، وضعف القدرات التوريدية وكونها غير تنافسية في معظم البلدان النامية، أمور تعوق الإسهام المحتمل للخدمات. ويجب معالجة أوجه القصور هذه. وعلى الصعيد الدولي، أدت تكاليف النقل المرتفعة والقيود على الحراكة العالمية لليد العاملة إلى إقصاء البلدان النامية عن التجارة الدولية. وينبغي تعزيز اهتمام الأونكتاد بقضايا التجارة في الخدمات.

تحديات السلع الأساسية والتنمية

٣٢- يشكل تحويل قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية من محرك غير دينامي إلى محرك دينامي للتنمية، في ظل الأسعار والإيرادات المرتفعة للسلع الأساسية، تحدياً هائلاً. ويجب أن يقدم الأونكتاد أفكاراً جديدة بشأن الكيفية التي يمكن بها إجراء هذا التحويل. ويلزم جدول أعمال واقعي، وممكن التنفيذ، لتجارة السلع الأساسية والتنمية، يمكن تنفيذه على المستوى القطري كما يمكن أن ينفذه المجتمع الدولي. ويمكن الاطلاع على عناصر جدول أعمال في الأحداث السابقة للأونكتاد الثاني عشر عن المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية، والحدث المتعلق بالتعاون بين الهند وأفريقيا في قطاع الهيدروكربونات، وحلقة النقاش رفيعة المستوى بشأن السلع الأساسية، التي نظمها الأمين العام للأونكتاد، وإعلان أروشا بشأن السلع الأساسية الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي.

تحديات المعونة من أجل التجارة

٣٣- تبشر مبادرة المعونة من أجل التجارة بمساعدة إنمائية تركز على التجارة ويمكنها أن تلبي بشكل مفيد الاحتياجات الهائلة للبلدان النامية في مجالات إقامة البنى الأساسية التجارية والتكيف مع الإصلاحات التجارية وتنمية القدرات التوريدية التنافسية. ويجب حشد الأونكتاد وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بصفتها أعضاء في منظومة الأمم المتحدة، في مبادرة المعونة من أجل التجارة لتوفير المنافع العامة العالمية الضرورية لجميع البلدان النامية. وهذه تتضمن دعم بناء القدرات فيما يتعلق بالسياسات والمفاوضات التجارية، وأنظمة البيانات والمعلومات التجارية، وتدابير التكيف التجاري، وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وسُلط الضوء على حدث سابق للأونكتاد الثاني عشر عن "المعونة من أجل التجارة والتنمية: نحو مبادرة تضامن عالمي جديدة"، عُقد في بانكوك (تايلند) في ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، باعتباره حدثاً وفر محفلاً مهماً لمناقشة دور الأمم المتحدة في الإسهام في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة. ويجب أن تُركِّز المعونة من أجل التجارة على تنمية اقتصاد وتجارة الخدمات في البلدان النامية. وهذا أفق جديد لنمو التجارة، ولكن بلداناً نامية كثيرة لا يتوافر لها ما يلزم من قدرات وسياسات وإمكانات تنافسية للاضطلاع بدور نشط في تنمية الخدمات. ويجب أن تدعم مبادرة المعونة من أجل التجارة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للبلدان النامية الرامية إلى الاستفادة من اقتصاد الخدمات.

تحديات القضايا التجارية والإنمائية الناشئة

٣٤- تتصدر قضايا عديدة مشتركة بين التجارة والتنمية الخطاب الإنمائي، ومن بينها جوانب تغير المناخ المتعلقة بالتجارة، والتنمية، والطاقة، وحراك اليد العاملة. ولا يمكن تجاهل هذه القضايا لأن تأثيرها في التنمية والفقر حقيقي وجدي إلى حد بعيد. والمواطنون في جميع البلدان يدركون هذه القضايا تماماً ويتطلعون إلى المجتمع الدولي لإحداث تغييرات يمكن أن تساعدهم في التصدي لتأثيرها الضار ووضع تدابير لتسخير المكاسب الممكنة. ويجب أن يسهم الأونكتاد في معالجة هذه القضايا إسهاماً متسقاً مع خبراته. وتستفيد بعض البلدان النامية بالفعل من دعم الأونكتاد في مجالات مثل تقدير إمكانية تنمية الوقود الأحيائي كمبادرة سلعية جديدة وكاستجابة لمقتضيات مواجهة تغير المناخ. ويحدث هذا في غانا، على سبيل المثال، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبذلك سيزيد من تعزيز التكامل الإقليمي. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد المساعدة في تعظيم المكاسب باستخدام نهج شامل للتجارة والتنمية.

٣٥- وثمة شاغل رئيسي الآن للحكومات والمواطنين والمنظمات الدولية هو تسخير الإمكانات الإنمائية للعولمة وكذلك، وهذا هو الأهم، جعل تأثيرها أكثر شمولاً. وهنا يصبح دور الأونكتاد أساسياً. فالأونكتاد بما له من تجارب وخبرات على مر العقود في جعل التجارة تعمل من أجل التنمية، في وضع جيد بشكل خاص يتيح له تقديم إرشادات استراتيجية إلى البلدان والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشأن كيفية تعظيم الفوائد الإنمائية للعولمة والتجارة والاستثمار وضمان شموليتها. ويشكل تعزيز التنمية عن طريق التجارة تحدياً متعدد الجوانب، ولا سيما بالنظر إلى طابع العولمة المتغير. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم مساعدة مستمرة إلى البلدان النامية في التصدي لهذا التحدي ومعالجة القضايا الناشئة الرئيسية في جدول الأعمال العالمي للتنمية. وينبغي أن يعزز تقديم تحليلات الخبراء والمساعدات التقنية المركّزة على ما تثيره العولمة من تحديات وما تتيحه من فرص للبلدان النامية الضعيفة والشديدة التأثر. وينبغي أن يوسع نطاق التحليل المتعمق، العام والخاص ببلد معين أو إقليم بعينه على حد سواء، للكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري الدولي الإسهام بمزيد من الفعالية في تحقيق توزيع منصف لفوائد العولمة فيما بين البلدان مع تزويد هذه البلدان بفرص لتنويع اقتصاداتها.

جيم - تقرير اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٦- عرض رئيس الجزء الأول من اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية الجزء الأول من تقرير ذلك الاجتماع، الوارد في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.33/4. وقد استعرض الاجتماع دور بورصات السلع الأساسية المحتمل في مجال التنمية في قطاعات السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وناقش المتطلبات التنظيمية لمراقبة أنشطة بورصات السلع الساسية، واقترح السبل التي يمكن بها لبورصات السلع الأساسية حفز التجارة بين الجنوب والجنوب والتكامل الإقليمي. وتستطيع بورصات السلع الأساسية تمكين الأسواق من العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة بالنسبة للمشاركين في سلسلة السلع الأساسية، مما يرفع من مستوى أداء القطاع ويمكن من إدارة المخاطر على نحول أفضل. وقد تنشأ عوامل خارجية إيجابية عن أنشطة بورصات السلع الأساسية، ومن أمثلتها تحسين الشفافية، ونشر المعلومات عن الأسواق، وتعزيز البنية الأساسية الداعمة للتجارة، وتوفير فرص أفضل لتمويل السلع الأساسية. بيد أنه جرى التشديد على أن بورصة السلع الأساسية ليست حلاً شافياً ولا سهلاً يتعين أن يسعى إليه بلد نام. ويلزم النظر على النحو الواجب في إمكان العمل ببورصة السلع الأساسية في السياق المحلي، بما في ذلك طبيعة البيئة التمكينية والرقابة التنظيمية.

٣٧- وقام بعرض الجزء الثاني من التقرير رئيس الجزء الثاني من الاجتماع، الذي بُحثت فيه آثار الخدمات المالية، وبصفة خاصة ثلاثة قطاعات فرعية من قطاعات هذه الخدمات هي قطاعات الأعمال المصرفية والتأمين والأوراق، على التجارة والتنمية. وجرى التشديد على أنه يمكن لقطاع خدمات مالية جيد الأداء دعم التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين الإنتاجية، وتيسير المعاملات المحلية والدولية، وتحقيق زيادة توافر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية، وتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الكفاءة. وطلب الخبراء من الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تقوية قطاعات الخدمات المالية وقدرات التوريد؛ وإجراء استعراضات سياساتية لقطاعات الخدمات المالية؛ وبناء المؤسسات؛ وتطوير الأطر

التنظيمية ووضع المعايير على الصعيد الدولي؛ وتعزيز فهم قواعد التجارة الدولية التي تشمل الخدمات المالية وما يتصل بها من تحديات؛ والقيام بالتحرير والتعاون المتصلين بالخدمات المالية في نطاق الاتفاقات التجارية الإقليمية. وأوصى الخبراء بتدعيم مجالات العمل هذه في سياق الأونكتاد الثاني عشر.

دال – تقرير اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: البعد المتعلق بالعلاقات بين الجنوب والجنوب

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٨- عرض نائب الرئيس والمقرر تقرير اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: البعد المتعلق بالعلاقات بين الجنوب والجنوب، الوارد في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/3. وقام الاجتماع بتحليل الوقائع السريعة التطور في الجغرافيا التجارية الجديدة من خلال فحص القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة فيما بين البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية. كما عمل على تيسير تقاسم الخبرات فيما بين البلدان بخصوص الاتجاهات الحالية والمستقبلية لرسم السياسات وأعمال البحث في مجال التجارة بين الجنوب والجنوب في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية، وإقامة شبكة بحوث موثوق بها.

٣٩ وأوصى الاجتماع بتدعيم التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية؛ وتحسين سبل النفاذ إلى الأسواق وشروط الدخول إلى الأسواق فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛ وتحسين تدفق المعلومات التجارية فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها المعارض التجارية؛ وبحث فرص المشاركة في القطاعات الجديدة والدينامية، مع تعزيز التنويع والاهتمام بخصوصية كل بلد؛ وإنشاء شبكة تفاعلية لاستخدامها باعتبارها قاعدة للباحثين وراسمي السياسات يتبادلون عبرها الأفكار بشأن التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

هاء – الاجتماعات الأخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- أُشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بآثار السياحة الدولية على التجارة والتنمية في البلدان النامية، وهو حدث سابق للأونكتاد الثاني عشر عُقد في جنيف. وقد سلط الاجتماع الضوء على القضايا والخيارات السياساتية المتعلقة بتعزيز العائدات الإنمائية التي تحققها السياحة للبلدان النامية، وأتاح محفلاً لراسمي السياسات والمفاوضين والخبراء من القطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالنُهج الناجحة لتطوير القطاعات السياحية الوطنية، وهي نُهج تحقق مكاسب على نطاق الاقتصاد ككل ونتائج تراعي مصالح الفقراء. وحُددت توصيات بشأن السياسات موجهة إلى الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن للمبادرات الابتكارية والتعاون المعزز على الصعيد الدولي أهمية بالغة في تحقيق مكاسب إنمائية محسنة من السياحة. وجرى التسليم بأن للأونكتاد التزاماً وخبرة منذ أمد بعيد في مجال مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من سياسات واستراتيجيات التجارة والاستثمار السياحيين، ومعاونتها في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مفاوضات الدوحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في

الخدمات. وينبغي أن ينعكس هذا الإسهام المهم في الأونكتاد الثاني عشر. وأنشطة الأونكتاد، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مهمة في تعزيز قدرة السياحة الوطنية في مجال العرض؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق، والقواعد الدولية بشأن آفاق المنافسة والاستثمار فيما يتعلق بالسياحة في البلدان النامية؛ وتيسير التنقل المؤقت للعاملين في قطاع السياحة بغية تحسين نوعية الخدمات السياحية وتوافرها؛ وتعزيز السياحة بين الجنوب والجنوب.

٤١- وأُشير أيضاً إلى الاجتماع المعني بالمياه والتجارة الحرة، الذي نظمته بوليفيا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمات وجهات مانحة أخرى. وقد ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بالصلة بين المياه وحقوق الإنسان من ناحية والخصخصة والاتفاقات التجارية والاستثمارية من الناحية الأخرى. ويتعلق موضوع مهم بالكيفية التي يجري بها تناول المياه في الاتفاقات التجارية، وبصفة خاصة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وضرورة مراعاة الشواغل الهامة الاجتماعية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وثمة موضوع آخر جرت مناقشته هو الدروس المستفادة من مبادرات الخصخصة التي أخفقت.

٤٢- وأشير أيضاً إلى حدث آخر سابق للأونكتاد الثاني عشر - المؤتمر والمعرض المشتركان بين الهند وأفريقيا بشأن الهيدروكربون - الذي تشارك في تنظيمه الأونكتاد ووزارة النفط والغاز الطبيعي الهندية واتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية. وقد ناقش هذا الحدث تسخير فوائد اقتصاد السلع الأساسية لأغراض التنمية، واختتم بإنشاء إطار للتعاون والشراكة بين الهند وأفريقيا على مستويات مختلفة في قطاع الهيدروكربونات. وسيغطي هذا الإطار اتفاقات التعاون في مجال الهيدروكربونات بين الهند ومختلف البلدان الأفريقية في القضايا المتعلقة بالاستكشاف والإنتاج وسياسات ما بعد الإنتاج؛ والتعاون بين هيئات الأعمال بما يشمل التطوير المشترك لمشاريع الاستكشاف والإنتاج والتكرير عن طريق تبادل مذكرات تفاهم؛ وزيادة التجارة في النفط بين مصافي النفط الهندية والبلدان الأفريقية المنتجة للنفط والغاز على أساس مفيد للطرفين؛ وإنشاء أفرقة عاملة مشتركة لإجراء مناقشات مركزة؛ وتبادل الزيارات بين قطاعات الأعمال والوفود الحكومية على أساس دوري لضمان إحراز تقدم ضمن إطار زمني محدد؛ والتعاون في مجالي البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛ وتعاون الشركات الهندية في تسويق المنتجات النفطية ومواد التشحيم في قطاع التجزئة بالأسواق الأفريقية؛ وتدريب الموظفين الفنيين والإداريين من صناعة النفط الأفريقية في الهند.

٤٣- وأخيراً، أُشير إلى الاجتماع المعنون "الوقود الأحيائي: خيار لاقتصاد ذي كثافة كربونية أقل"، وهو حدث سابق للأونكتاد الثاني عشر. وقد وفر هذا الحدث، الذي تشارك في تنظيمه الأونكتاد والوكالة البرازيلية لتخطيط الطاقة، محفلاً لمناقشة قضايا التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، الناشئة عن التدابير المتخذة في إطار التصدي لتغير المناخ. ولاحظ أن خيار الوقود الأحيائي، إذا ما تم تقييمه والتخطيط له وتحديد مراحله على نحو سليم، يمكن أن يتيح للبلدان النامية فرصاً يعم مكسبها الجميع - من حيث الفوائد المتعلقة بتغير المناخ، والتنمية الريفية، والعمل اللائق وتنوع الطاقة - وتؤدي في الوقت ذاته إلى اقتصاد ذي كثافة كربونية أقل. فالوقود الأحيائي، إذا ما أُدخل وحددت مراحله على نحو سليم، لن يخلّ بالأمن الغذائي أو يؤدي إلى إزالة الغابات. بيد أن الاجتماع خلص إلى أن خيار الوقود الأحيائي ينبغي أن يُدرس في سياق سياساتي واقتصادي أوسع، ومع أخذ ظروف فرادى البلدان بعين الاعتبار تماماً. وللأونكتاد دور هام في مساعدة البلدان النامية التي تواجه التحولات المتوقعة في

الأسعار النسبية وتكاليف الإنتاج النسبية الناجمة عن استحداث السياسات والتدابير المتعلقة بالمناخ. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم، على سبيل المثال، في توفير سوق دولية أكثر صلابةً للوقود الأحيائي.

واو - تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات التي خلصت إليها لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، بما في ذلك إجراء تقييم لأعمال اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٤- عرضت الأمانة تقريراً مرحلياً (TD/B/COM.1/91). وسلط التقرير الضوء على الأساس التشريعي لعمل الأونكتاد بشأن التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وخاصة توافق آراء ساو باولو، وخلص إلى أن لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، مكوِّن لا غنى عنه من مكوِّنات الدعامة الحكومية الدولية للأونكتاد. فقد عملت على تقديم إرشادات إلى الأمانة بشأن المجالات ذات الأولوية لتنفيذ توافق آراء ساو باولو؛ وأجرت مداولات صريحة ومفتوحة واعتمدت استنتاجات وتوصيات وفرت إرشادات مفيدة بشأن قضايا السياسات التجارية الرئيسية؛ وأجرت تحليلاً متعمقاً للقضايا التجارية وتأثيرها على التنمية.

٤٥- وناقش عرض الأمانة بعد ذلك التوصيات الرئيسية للجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر، وأنشطة الأمانة والنتائج الرئيسية المحققة فيما يتعلق بسبعة مجالات هي التجارة والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية؛ والوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة على التنافس؛ والأفضليات والتجارة بين الجنوب والجنوب والاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية؛ والسلع الأساسية؛ والتجارة في الخدمات وما يترتب عليها من آثار في التنمية؛ والتجارة والبيئة والتنمية. وخلص إلى أن إدماج البلدان النامية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة أمر ضروري في عصر العولمة غير المسبوقة. والأونكتاد يُحدث، ويمكنه أن يُحدث، فرقاً بمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على التصدي للتحديات الرهيبة التي تواجهها والاستفادة من الفرص الناشئة. وفي هذا الخصوص، هناك حاجة إلى التعاون والتماسك والتعاون الإنمائي في إيجاد بيئة تمكينية وتكميلية يمكن فيها أن تنمو التجارة ويستفيد الجميع.

زاي - مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٦- لم تناقش أي مسائل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٤٧- افتتح السيد كريستوف غيلو (فرنسا)، رئيس لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في دورتها الحادية عشرة، الدورة الثانية عشرة للجنة في قصر الأمم بجنيف في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٤٨- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	سعادة السيد غوستي أغونغ ويساكا بوجا	(إندونيسيا)
نواب الرئيس:	السيد جوهان فان ويك	(جنوب أفريقيا)
	السيد داريو سيلايا ألفاريز	(الأرجنتين)
	السيدة فاطمة غزالي	(عمان)
	السيد فردريك أرثر	(النرويج)
	السيد إدوارد براون	(المملكة المتحدة)
المقرر:	السيدة سلطانة تاشماتوفا	(قيرغيزستان)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٩- قررت اللجنة، في الجلسة ذاتها، حذف البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/89، بعد أن اتفقت على عدم مناقشة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة انتظاراً لنتائج الأونكتاد الثالث عشر. وبناء على ذلك فإن جدول الأعمال المنقح للدورة الثانية عشرة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- إسهام العولمة في التنمية: منظور التجارة وإسهام الأونكتاد

٤- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية؛

(ب) اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: البعد المتعلق بالعلاقات بين الجنوب والجنوب؛

٥- تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات التي خلصت إليها لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، بما في ذلك إجراء تقييم لأعمال اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال – اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٥٠- أذنت اللجنة للمقرر، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بأن يعد تقريراً عن الدورة، يتضمن موجز البنود الأساسية المقدم من الرئيس لعرضه على مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

١- حضر دورة اللجنة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البرازيل
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
البوسنة والهرسك
بيلاروس
تايلند
تشاد
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفينيا
سويسرا
صربيا
الصين
العراق
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قطر
قيرغيزستان
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/COM.1/INF.11.

٢- وكانت الدولتان المراقبتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

الكرسي الرسولي

كازاخستان

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية

مركز الجنوب

٤- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥- وكانت الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان ممثلتين في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

شبكة العالم الثالث

٧- وحضر الدورة الخبراء التالية أسماؤهم:

٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨

سعادة السيد ها - جون تشانغ، جامعة كمبردج

سعادة السيد ب. ش سيرفانسنغ، الممثل الدائم لموريشيوس، جنيف

السيد جون كلارك، نائب رئيس وفد المفوضية الأوروبية، جنيف

سعادة السيد ديبابريا بهاتاتشاريا، الممثل الدائم لبنغلاديش، جنيف

الدكتور سيمون ج. إيفنت، جامعة سانت غالن

٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨

سعادة السيد ها - جون تشانغ، جامعة كمبردج

سعادة السيد كاوابنا باه - دودو، الممثل الدائم لغانا، جنيف

السيد راجان راتنا، إدارة التجارة، وزارة التجارة والصناعة، الهند

- - - - -